

كتب بالعربية

قبل وبعد عرفات: التحول السياسي
خلال الانتفاضة الثانية

جورج جقمان

رام الله: مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، ٢٠١١. ٢١٦. صفحة

فلسطينية في مواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة، وخصوصاً مع تعثر مسار التسوية وتعمق حالة الانقسام. أمّا القسم الثاني فعالج في أربع مقالات فكرية قضايا تخص حاضر الحركات السياسية الإسلامية ومستقبلها، في فلسطين وخارجها.

عبر من الانتفاضة
الفلسطينية الثانية

حدد الكاتب مجموعة من العبر المستخلصة من الانتفاضة الثانية، وأوضح في مقالته الأولى المنشورة بعد أشهر قليلة من اندلاعها أن أهم هذه العبر يكمن في نجاح الانتفاضة في تسليط الضوء على العلاقة العضوية بين الوطني والديمقراطي في النضال الفلسطيني، فهي مع أنها منحت الفلسطينيين هامشاً أوسع للمناورة السياسية في مواجهة تعنت الاحتلال، وبثت الأمل لديهم بإمكان إحداث اختراق في المسار السياسي يفضي في النهاية إلى تحقيق المشروع الوطني كما فهمته قيادة منظمة التحرير منذ مؤتمر مدريد، إلا أنها كشفت حالة الضعف الذي تعانيه السلطة الفلسطينية، وهشاشة بنائها الإدارية والقانونية، وبُعد ممارساتها عن المؤسساتية، وارتباطها واقعياً باتفاقات مع

شكّلت

الانتفاضة الثانية وما اكبها من تداعيات مسّت خيارات الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الصهيوني وإنجاز المشروع الوطني، نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية. وأدى اندلاعها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى بداية مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، اتسمت بارتفاع وتيرة المواجهات الميدانية بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال، وضمور مسار التسوية، وتساعد حدة الانتقاد لدور السلطة الفلسطينية، وازدياد المطالبات الفلسطينية بإصلاحها، وظهور أصوات كثيرة تنادي بحلّها، وبإعادة تفعيل أطر منظمة التحرير، إلخ.

وكان للانتفاضة الثانية وتداعياتها أثر واضح في الحراك الفكري والثقافي في الساحة الفلسطينية، إذ شغل كثير من المفكرين والمثقفين الفلسطينيين

برصد أحداث يومياتها، وكتبوا عن أهدافها وآليات عملها وتأثيرها في مستقبل القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار كتاب جورج جقمان الجديد "قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية" نموذجاً صارخاً لهذا الأثر. والكتاب عبارة عن سلسلة مقالات تحليلية أعدّها الكاتب على مدار الأعوام العشرة الأخيرة، وقد نُشر بعضها في دوريات متخصصة، في حين قُدّم بعضها الآخر كأوراق بحثية لمؤتمرات دراسية عُقدت في فلسطين.

واحتوى القسم الأول أربع عشرة مقالة ناقشت التحولات التي شهدتها النظام السياسي الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة الثانية حتى الآن، وركّزت على تقديم رؤية تحليلية نقدية لأركان هذا النظام وآليات عمله: "ما له وما عليه"، واقتُرحت خطوطاً عريضة لاستراتيجيا

الاحتلال تكبّل إرادتها وتجعلها عاجزة عن تجاوز المفهوم الإسرائيلي لدورها، حتى أصبحت عائقاً أمام تطوع الفلسطينيين إلى استثمار الانتفاضة سياسياً. ولذا وجّه الكاتب نصيحة إلى صانع القرار الفلسطيني - تكررت في أكثر من موضع في الكتاب - بضرورة تخليص السلطة الفلسطينية من ضعفها بإصلاحها ودمقرطتها ومأسستها كشرط لنجاح أي خطوات تهدف إلى استثمار الواقع الجديد الذي فرضته الانتفاضة الثانية.

في نعي مسار التسوية

لا بد من ملاحظة أولية في شأن موقف جقمان من التسوية قبل الشروع في عرض تقويمه لتجربة المفاوضات كما أوردها في الكتاب. فقد تبنّى الكاتب منذ توقيع اتفاق أوسلو مقارنة نقدية تجاه مسار التسوية، وهو من الذين اعتبروا التسوية قبولاً بالهزيمة ووصفها بالهزيمة وغير المنصفة وغير العادلة، وعبر عن ذلك في ورقته المقدمة إلى "مؤتمر مواطن" عن أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، والذي عُقد بعد عامين على توقيع اتفاق أوسلو، لكنه أبدى مرونة سياسية كبيرة في تعامله مع إفرازات التسوية، فدعا في وقت مبكر إلى الدخول في مؤسسات النظام السياسي الجديد، وإلى التغيير من الداخل، وانتقد الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية التي

دعت إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية الأولى في فلسطين، معتبراً هذه الدعوة انتحاراً سياسياً وخروجاً صارخاً من عالم السياسة. ويقدم الكاتب في هذا الكتاب مراجعة نقدية لتسعة عشر عاماً من التسوية، وهو، وإن لم يُبد أي تحفظات على المشروع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المبني على حل الدولتين، إلا أنه وجّه انتقاداً لاذعاً إلى الرؤية السياسية والاستراتيجية التي حكمت سلوك المفاوضات الفلسطيني طوال أعوام من المفاوضات، فحددت ما يقبل وما لا يقبل من عروض، وأشار إلى أنها كانت ستوصلنا إلى النتيجة نفسها أتمّت المفاوضات عبر جولات علنية كما في مدريد، أم اتخذت شكل مسار سري مثلما حدث في أوسلو، ثم قدّم رؤية تشاؤمية حيال أي نتائج مستقبلية للمفاوضات، وخصوصاً في ظل اختلال موازين القوى لمصلحة الاحتلال.

وعرض الكاتب في مقالة تحليلية بعنوان "كيف أصبح الرئيس عرفات عقبة أمام السلام؟" رؤيته إلى الأسباب التي أدت إلى فشل مسار التسوية في تحقيق المشروع السياسي لمنظمة التحرير، وبيّن أن القيادة الفلسطينية تتحمل جانباً من المسؤولية عن تعثرها في تحقيق حل الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وذلك عبر ارتكابها لسلسلة من "الأخطاء" أدت إلى وصول قطار

التسوية إلى نهاياته غير السعيدة فلسطينياً بعد أن نزعت عن الرئيس عرفات صفة "شريك السلام"، فأصبح "عقبة أمام السلام". وتمثّل الخطأ الاستراتيجي الأول في قبول القيادة الفلسطينية بنود اتفاق أوسلو الذي جعل جميع الأوراق في يد الاحتلال، وحصر الآلية الوحيدة للتوصل إلى اتفاق في المفاوضات فيه، وأطلق يده لفرض وقائع جديدة على الأرض من خلال استمرار المشاريع الاستيطانية. أمّا الخطأ الثاني فكمن في تعامل القيادة الفلسطينية مع ما هو استراتيجي كاتفاق أوسلو، وما نتج منه كشأن تكتيكي، والاعتقاد بإمكان تجاوزه وتحسين الشروط الفلسطينية، وقد نجم ذلك عن تصور مغلوط فيه لم يأخذ في الاعتبار أن "قواعد اللعبة مع إسرائيل تختلف بوجود اتفاق مكتوب لا يخضع تفسيره لتحكيم مستقل، وأنه من المفروغ منه أن الطرف الأقوى في وضع أفضل في هذا المضمون السياسي والميداني" (ص ٦١). وتمثّل الخطأ الثالث في قبول القيادة الفلسطينية ارتهان أوسلو بتقلبات السياسة الإسرائيلية الداخلية، حتى أصبح المسار التفاوضي عبارة عن مفاوضات إسرائيلية داخلية، تقوم على قبول جميع الأطراف الإسرائيلية الدور الأمني للسلطة الفلسطينية واختلافها على الحل السياسي للقضية الفلسطينية. وتمحور الخطأ الأخير حول إصرار القيادة

لحرف التجربة الديمقراطية الفلسطينية عن مسارها وتعطيل الحياة النيابية عبر اعتقال عدد كبير من النواب بحجة الرد على نشاطات المقاومة الفلسطينية. وهنا لا بد من الانتباه إلى أن مربع توقعات الكاتب لم يتسع لإمكان حصول "كتلة التغيير والإصلاح" التابعة لحركة "حماس" على هذه النسبة الكبيرة من المقاعد، في حين راهن على حصول اليسار على نسبة أفضل من تلك التي حصل عليها على أرض الواقع، ولعل ذلك يعود - في جزء منه - إلى حالة الضعف التي تعترى الدراسات البحثية الخاصة بالحركة الإسلامية في فلسطين، واعتمادها بشكل كبير على تحليل نشرات بعض مراكز استطلاعات الرأي التي اعتادت "تقليص" قوة الإسلاميين في مقابل "تضخيم" قوة نظرائهم العلمانيين، وربط تقدم الإسلاميين بحالة الضعف التي تعترى خصومهم، من دون النظر إلى مكامن القوة الذاتية التي يتمتعون بها، فضلاً عن تضخيم حجم المستقلين الذين تراوحت نسبتهم قبيل الانتخابات، بحسب ما أورده جقمان في مقالته أعلاه، ما بين ٢٥٪ و ٥٠٪، وتوقع حسم الموقف لمصلحة اليسار.

أسباب الانقسام وسبيل

المصالحة

"ويشرح الكاتب في مقالته "حماس وفتح: صراع برامج أم

الفلسطينية على استنساخ تجربتها في إدارة منظمة التحرير وتطبيقها على السلطة الفلسطينية ساهم في تعميق مأزق النظام السياسي الفلسطيني في حقبة أوسلو، وأوجد حالة من الانسداد السياسي منعت "دخول قوى جديدة أو بروز أحزاب أو حركات غير ممثلة في م.ت.ف. لتأخذ دوراً في القرار السياسي" (ص ٩٩)، كما أضعف السلطتين التشريعية والقضائية وحصر القرار السياسي بيد الرئيس. فمنظمة التحرير - والكلام لجقمان - لا تصلح لحكم شعب على أرضه لأنها صُممت أساساً لأوضاع الشتات. أما فيما يتعلق بتوقعاته لطبيعة النظام السياسي بعد عرفات فأفصح عنها في مقالة بعنوان: "مستقبل النظام السياسي بعد عرفات" نُشرت قبل عام من إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة، وأعيد نشرها في هذا الكتاب، وقد أكد فيها أن غياب عرفات عن المشهد السياسي الفلسطيني سيمنح الفلسطينيين فرصة لإحداث تغييرات في نظامهم السياسي، تأذن بانتهاء عصر الشرعية التاريخية وبيروز عصر الشرعية الانتخابية، وبإعطاء المجلس التشريعي دوراً محورياً في صناعة القرار السياسي. كما توقع أن تتراجع قوة حركة "فتح" جرّاء عاملَي الفساد وتراجع مسار التسوية السياسية، في مقابل تمكّن حركة "حماس" وفصائل اليسار من تأليف جبهة معارضة برلمانية نشيطة. وحذّر من تدخل الاحتلال

الفلسطينية على الحصول على مقابل سياسي بدلاً من إيقاف الانتفاضة الثانية، غافلة عن كون الاحتلال، على الأقل في هذه المرحلة، "لا يقبل منح بدل سياسي تحت ضغط العراك الميداني... فموازين القوى والرأي العام الداخلي في إسرائيل لا يسمح بذلك" (ص ٦٣).

في نقد النظام السياسي الفلسطيني

يتوافق الكاتب مع كثير من المفكرين والكتّاب الفلسطينيين في رؤيته إلى التركة التي خلفها الرئيس عرفات - ونقصد هنا النظام السياسي الفلسطيني الذي أنجز عبر اتفاق أوسلو - وبحسب جقمان فإن النظام السياسي الفلسطيني منذ إنشاء السلطة الفلسطينية حتى وفاة الرئيس عرفات لم يبنَ على أسس الدولة الحديثة التي تقوم على "مأسسة الجهازين الإداري والبيروقراطي للحكومة، وقانون نافذ، وانتخابات دورية تضفي حراكاً سياسياً داخلياً" (ص ٩٨)، وإنما بقي مشخصاً إلى حد كبير، واتسم "بالزبائنية" حيث "توزع المنح المادية والتعيينات في المكاتب والدوائر الحكومية والترقيات من خلال معتمدين في سلسلة من الحلقات المتصلة عمودياً حتى تصل الرئيس نفسه مباشرة" (ص ٩٨).

ويرى جقمان أن إقدام القيادة

صراع على السلطة؟" وجهة نظره في شأن الصراع السياسي الدائر بين حركتي "فتح" و"حماس"، ويؤكد أن الخلاف بين الحركتين ليس بسبب تباين البرنامجين، وإنما في اختلافهما على آليات تحقيق هذين البرنامجين، "أي الطرق الكفيلة بتحقيق الهدف السياسي المنشود، سواء كان ذلك حل الدولتين كحل نهائي، أو حل الدولتين كمرحلة تتبعها 'هدنة' طويلة الأمد لا تستلزم الاعتراف بإسرائيل" (ص ١٢١). ويعتبر الكاتب أن هذا الخلاف يشكل مظهراً من مظاهر التفتت الذي يعترى النظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة، لكنه ليس السبب الرئيسي الذي أدى إلى ذلك، بل إن التفتت ناتج أساساً من اجتماع أمرين هما: "عدم فاعلية مجالس وأطر منظمة التحرير الفلسطينية وعدم مأسسة القرارات فيها من جهة، ودمج منظمة التحرير في السلطة الفلسطينية وأقول دور الأولى لمصلحة الثانية" (ص ١٣٧). وقد زاد في حدة الموقف - والكلام لجقمان - استمرار تجرّع السلطة الفلسطينية مرارة فقدانها زمام المبادرة وعدم قدرتها على التخلص من استحقاقات اتفاق أوسلو وهيمنة الرؤية الإسرائيلية على دورها، في وقت تعثر قطار التسوية، وتضاعفت ممارسات الاحتلال القمعية، وتسارع الاستيطان. وتوقع جقمان استمرار حالة الانقسام في المرحلة المقبلة إلى أن

يتضح ما ستؤول إليه مسيرة التسوية، وما إذا كانت خريطة التحالفات ستتغير في المنطقة، ورأى أن المصالحة ستتحقق في حالتين فقط هما قيام دولة فلسطينية يليها حوار بين مختلف الأطراف الفلسطينية، أو فشل حل الدولتين وعودة الأطراف الفلسطينية إلى مربع المقاومة، والتقارب بناءً على هذا الفشل.

القضية الفلسطينية

وختارات المرحلة المقبلة

ناقش الكتاب الخيارات الفلسطينية في المرحلة المقبلة، فاستبعد خيار حل السلطة الفلسطينية، على الرغم من وصفه إياها بأنها تعيش "المرحلة الثالثة والأخيرة من حياتها"، وخصوصاً بعد انسداد أفق التسوية السياسية، الأمر الذي وضع شرعيتها في مهبط الريح. والسبب في ضعف هذا الخيار هو اقتناع أطراف عدة فلسطينية وإقليمية ودولية بضرورة بقائها، ورأى الكاتب أن هذا الخيار الذي بدأ التداول فيه في الأوساط الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية يستوجب - في حالة تبنيّه - إعادة تفعيل أطر منظمة التحرير ومأسستها قبل الشروع بتنفيذه. وحذر الكاتب من تبني خيار الجمع بين السلطة والمقاومة المسلحة، الأمر الذي يعني دخول السلطة الفلسطينية في دوامة اتهامها بالإرهاب، واتخاذ الاحتلال

والرباعية الدولية سلسلة إجراءات عقابية بحقها ربما لا تقوى على تحملها، لكنه يدعو إلى خيار السلطة المقاومة التي تتبنى المقاومة الدبلوماسية والقانونية، وتسعى لعقد تحالفات مع دول وحركات اجتماعية وسياسية عبر العالم. وشدد الكاتب على خيار "المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني وتماسكه وعلى استمرارية تمثيله السياسي وحضوره عربياً ودولياً" (ص ١٤٠)، ورأى أن هذا الخيار يحتاج إلى إدارة الصراع فلسطينياً باستخدام عناصر القوة كلها، ويستلزم روحاً قيادية مختلفة وكادراً من المستشارين والخبراء يختلف كلياً عن الموجود حالياً. وإذا ما كان لمشروع السلطة الفلسطينية أن يبقى، وأن يشارك في هذا الخيار، فلا بد من تحقيق أحد شرطي بقاء السلطة الفلسطينية وهما مسار التسوية المتعثر حالياً، والإصلاح الإداري والقانوني والمأسسة، وهو الأكثر إلحاحاً وقابلية للتحقق، لكن شرط الإصلاح يحتاج إلى التخلص من أهم استحقاقات مرحلة أوسلو بإعلان السلطة الفلسطينية أن لا علاقة لها بأمن الاحتلال. وعارض الكاتب تبني الفلسطينيين خيار الدولة الواحدة الذي بدأ الحديث عنه مع تعثر حل الدولتين، لأنه يفتح الباب على مصراعيه أمام إجراءات إسرائيلية ربما تصل في ضراوتها إلى التهجير الجماعي للفلسطينيين، كما

التشريعية الأخيرة. واحتوى الكتاب على خلاصة لرؤية الكاتب بشأن القضية الفلسطينية، وعلى إجابات عن أسئلتها المستعصية. وإذا كان من البديهي دعوة المثقفين وجمهور القراء إلى قراءة الكتاب، فإن من الضروري توجيه الدعوة إلى قادة الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية وكوادرها لقراءة عميقة للكتاب ولمحاورة صاحبه.

عوني فارس
كاتب فلسطيني

السياسي الفلسطيني ما بعد عرفات. وجاءت المقالة الأولى بعنوان: "مستقبل النظام السياسي في ضوء تجربة حماس"، وقد كتبها المؤلف بعد عام من فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية الثانية. وعالجت المقالة بعض ما يمكن أن نسميه "الأساطير المؤسسة" للفكر المشكك في الحركات الإسلامية المعتدلة ودورها في مسار التحول الديمقراطي في العالمين العربي والإسلامي، وحاولت تفكيك بعض هذه "الأساطير" وتبيان هشاشتها أمام الواقع والتجربة، وعارضت بشدة فكرة وجود جداول أعمال سرية للحركات الإسلامية تخفيها إلى حين انقضاها على الحكم، وتحديدًا تلك التي أعلنت أنها مع التداول السلمي للسلطة، وأنها تدعم الأسس الديمقراطية للنظام السياسي كحزب العدالة والتنمية التركي. وأبدى الكاتب مخالفته لفكرة وجود نظرة "جوهرانية" للأحزاب والحركات الإسلامية تمنعها من التفاعل الإيجابي مع الواقع وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأشار إلى أن هامش المناورة السياسية لديها أكبر مما يتصوره البعض، وأن واقع الحال كشف عن فقه سياسي مرن يستجيب للصعوبات "الناجمة عن تعقيدات الحكم"، واستشهد على ذلك بالممارسة السياسية لحزب العدالة والتنمية، وللتحولات التي شهدتها الخطاب السياسي لحركة "حماس" بعد فوزها في الانتخابات

أن هذا الحل من منظور سياسي ليس هو الخيار الملائم الذي يمكن أن يلقي صدًى داخلياً وإقليمياً ودولياً.

مستقبل الإسلام السياسي في ضوء تجربة "حماس"

ساهم جقمان منذ وقت مبكر في النقاشات الفكرية التي تناولت الحركات السياسية الإسلامية، وقدم رؤيته إلى الظاهرة الإسلامية في مجموعة دراسات ومقالات اتسمت بالموضوعية والعمق، ودعا إلى إعادة النظر في الموقف من الحركات السياسية الإسلامية بعيداً عن تشنجات العراك السياسي وحدّة التنافس الحزبي، وإلى الاعتراف بتنوع الحركات الإسلامية وبوجود تيار إسلامي سياسي وفكري واسع الانتشار، يمكن اعتباره شريكاً للأحزاب العلمانية كونه يمتلك مرونة سياسية، ويتبنى التغيير السلمي ويقبل بالآخر، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة.

ويحوي القسم الثاني من الكتاب جانباً من أدبيات جقمان في شأن الظاهرة الإسلامية في فلسطين والعالم الإسلامي، ومن الملاحظ أن ثلاث بين أربع مقالات نُشرت في هذا القسم ليس لها صلة مباشرة بموضوع الكتاب وعنوانه، وكان من الأولى نشرها في كتاب منفصل. أمّا المقالة الأولى فهي في صلب الموضوع لأنّها ترصد جانباً من التحولات التي طرأت على النظام